آفاق مستقبلية
للعمل السياسي لمسلمي أوروبا

(خصائص الأداء السياسي ومكامن القوة والضعف)

أحمد رمضان

عضو المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث

بسم الله الرحمن الرحيم

توطئة

عند الحديث عن المسلمين في البلاد الأوروبية، لا بد أن يتم التطرق إلى تاريخ الوجود الإسلامي في تلك الديار، وتحديد ظروف دخول الإسلام وانتشاره في كل بقعة من بقا ع القارة الأوروبية، وما صاحب ذلك من هجرات من بلاد عربية وإسلامية بحكم العمل أو لأسباب تتصل بمراحل الغزو والاستعمار الغربي لأغلب بلاد العالم الإسلامي.

ولعل من الأهمية الإشارة إلى أن استعراض الحالة الإسلامية الناشئة في كل بلد أوروبي، على اختلاف ظروفها، وتباين أوضاعها، يعين الدارس في تحديد النقاط التي تميز حالة عن أخرى، وبالتالي وضع تقديرات خاصة بها.

ففي مناطق شرق أوروبا يعتبر الإسلام أكثر تجذراً وعمقاً من ناحية الحضور التاريخي، ولا يمكن وصف المسلمين بأنهم أقليات طارئة أو حديثة العهد، أو أنهم لاجئون لظروف العمل، وإنما هم في الغالب سكان أصليون لتلك المناطق التي شهدت في مراحل تاريخية سلسلة من المواجهات والتغيرات الجيوسياسية أدت إلى تشكيلات وضعت مجموعات من المسلمين في إطار نظم بدوا فيها كأقلية دينية أو عرقية (نموذج بعض دول البلقان)، وخاصة بعد انهيار الدولة العثمانية، ووجد هؤلاء أنفسهم يعيشون تحت حكم أنظمة أغلبها كان معادياً للدين لتبنيها الفكر الماركسي الإلحادي.

غير أنه في دول غرب أوروبا فإن أوضاع المسلمين تبدو مختلفة، فبينما يبدو الحضور الإسلامي في دول شمال القارة حديثا بعض الشيء ومحدود النمو، فإن دولاً أخرى مثل فرنسا وبريطانيا وألمانيا يكتسب فيها الوجود الإسلامي عمقا أكبر، وانتشارا أوسع، بفعل الهجرات القديمة من ناحية، وعمليات التواصل المستمرة بين الأجيال المهاجرة والوطن الأم مما جعل هؤلاء في حاجة للاستجابة للمتطلبات الطبيعية للنمو الديموغرافي ونشوء أجيال جديدة من المسلمين.

إن الحديث عن وجود اختلافات داخل الحالة الأوروبية بالنسبة لظروف الوجود الإسلامي ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار عند الحديث عن صياغات جامعة للعمل السياسي بالنسبة لمسلمي أوروبا، إذ أنه على الرغم من وجود قواسم عديدة مشتركة بين الأوروبيين أنفسهم وخاصة في المسائل السياسية والاقتصادية، إلا أنه جدير بالإشارة إلى أن ثمة عوامل عديدة، ومنها اجتماعية وثقافية وأحيانا سياسية، تميز بين المجتمعات الأوروبية نفسها، وبين الأنظمة الحاكمة فيها، إزاء تعاملها مع الأقليات المسلمة الموجودة في بلدانها.

ومن الأهمية الإشارة هنا إلى الاختلاف القائم في تعامل كل من النظامين السياسيين الفرنسي والبريطاني مع مسلمي كل بلد، فبينما يكافح المسلمون الفرنسيون (البالغ عددهم قرابة ستة ملايين نسمة، ويشكل الإسلام الدين الثاني بعد الكاثوليكية)، للحصول على حقوقهم الدينية الأساسية (مثل ارتداء الحجاب للمرأة المسلمة)، ويسعون للحصول على تمثيل معقول في المجالس البلدية والبرلمان (الجمعية الوطنية)، حيث تقف الهياكل الانتخابية والتحالفات السياسية عائقا أمام ذلك، فإن مسلمي بريطانيا (البالغ عددهم ثلاثة ملايين نسمة ويشكلون الديانة الثالثة بعد البروتستانت والكاثوليك) يبدون في ظروف أفضل

للغاية، حيث حصلوا على اعتراف سياسي بهم، ونجحوا في الوصول إلى مجالس بلدية منتخبة، وباتت بعض قياداتهم أعضاء في البرلمان (مجلس العموم) أو اختيروا أعضاء لمجلس اللوردات، ولا تواجه المرأة المسلمة أي إشكالية في ممارسة شعائرها الدينية، ويسمح بفتح مدارس إسلامية خاصة يلقى بعضها الدعم والتمويل الحكومي.

إن تلك المفارقة بين بلدين أوروبيين أساسيين وجارين، لا تعتبر استثناء بقدر ما هي إحدى مؤشرات التباين التي ما زالت تحكم الوضع الأوروبي رغم التقدم الحاصل في مجال الاقتراب بين النظم والقوانين المؤطرة للحريات العامة، والناظمة للعمل السياسي.

وهنا لا بدّ من ملاحظة أن بعض بلدان القارة الأوروبية تحكمها نظم علمانية مغرقة في تشددها إزاء الدّين (خاصة إذا كان مخالفا للأغلبية مثل نموذج فرنسا الداعمة للكاثوليكية والمتحسّسة من الإسلام)، بينما تتبنى دول أخرى المنهج الليبرالي وتميل إلى الإيمان بتعدد الثقافات ومحاولة إيجاد مستوى من التعايش الآمن بينها، مثل بريطانيا التي تفتخر بأن عدد اللغات التي تنتشر في لندن على سبيل المثال يزيد عن مائتي لغة، وتحرص السلطات على أن تضمّن كثيراً من الإرشادات الصادرة عن المؤسسات الرسمية (مثل المستشفيات وهيئات الداخلية والشرطة والعمل) اللغات التي تمثل الأقليات العرقية إلى جانب اللغة الإنكليزية، كما تحرص على توظيف أعداد كبيرة من أبناء الأقليات لضمان تعامل أفضل معهم، وتفادي تفشي العنصرية في حال اقتصار الوظائف على عنصر واحد، هم السكان الأصليون.

وفي مقابل نموذجي العلمانية والليبرالية توجد دول أخرى، وخاصة في شرق أوروبا تلعب الكنيسة فيها دوراً أوسع، بفعل عوامل التحرر من الشيوعية، وعدم

نضج النظام الديمقراطي بعد في تلك الدول، ويعود نجاح المسلمين السياسي إلى مدى كفاءتهم في إقامة قنوات اتصال مع مراكز صنع القرار السياسي، وقوى الثقل الاجتماعي، بينما تتوفر أخرى، لم تنجح بعد في حسم رؤيتها تجاه المسلمين ككيان اجتماعي وسياسي، وما زالت في طور التشكل، كما هو حاصل في بعض بلدان شمال القارة، التي فاجأتها الحالة الإسلامية بعد تطورات السنوات الأخيرة.

المسلمون في أوروبا بين واقعين

إذا استثنينا الاستغراق في الجانب التاريخي للوجود الإسلامي في أوروبا، بحكم أن الدراسة تتحدث عن الآفاق المستقبلية، وتناولنا الحقبة المعاصرة لمسلمي أوروبا، فإنه يمكن التمييز بين مرحلتين مهمتين مرّ بهما الوجود الإسلامي. الأولى قبل أحداث أيلول (سبتمبر) 2001 والهجمات على مركزي التجارة العالمي في نيويورك وما تلاها. والثانية بعد تلك الأحداث التي شهدت أيضا اندلاع الحرب على أفغانستان ومن ثم العراق، وبدء الحديث عن صراع حضارات بين الغرب والمسلمين.

إن المرحلة التي عاش فيها المسلمون على نحو آمن في المجتمعات الأوروبية قبل أحداث سبتمبر في الولايات المتحدة، يمكن وصفها بأنها مرحلة ازدهار العمل الإسلامي من ناحية الانتشار داخل الجاليات المسلمة، ونشوء المؤسسات وبدء تكوين هياكل للتواصل مع مراكز القرار السياسي، وإن كان الحضور الإسلامي لم يكن ذا طابع سياسي خلال تلك الفترة باستثناء مراحل شهدت عمليات شد وجذب مثل قضية الروائي البريطاني (الهندي الأصل) سلمان رشدي عام 1989، والفتوى التي أصدرها الزعيم الديني الإيراني آية الله الخميني بإباحة دمه وما صاحبها من هجمات إعلامية ضد المسلمين ودينهم وثقافتهم.

غير أنه في ظل عدم وجود استهداف سياسي مبرمج من قبل الأنظمة وأجهزتها الحاكمة، التي لم تكن تستشعر وجود خطر من التمدد الإسلامي داخلها، كان بالإمكان استيعاب التطورات الحادة بما فيها قضية مثل قضية سلمان رشدي، التي استغلت حينها سياسيا لـ "شيطنة" النظام السياسي الإيراني الذي كانت واشنطن ولندن تقفان ضده بعد أن نجح في إزاحة أهم حليف لهما في الشرق الأوسط وهو شاه إيران محمد رضا بهلوي عام 1979.

بيد أن أحداث 11 سبتمبر، وانطلاق شرارة الهجوم على الإسلام من قبل قوى عديدة يشكل اليمين المسيحي المحافظ في الولايات المتحدة ركيزتها الأساسية، ويتحالف معه اليمين واليمين المتطرف في أوروبا، والذي كان يهيمن على أغلب الحكومات خلال تلك الفترة، وضعت المجتمعات المسلمة في أوروبا أمام مرحلة جديدة من الاستهداف السياسي والقانوني، لم تكن مهيأة لها، أو قادرة على استيعابها، ووجد المسلمون أنفسهم أمام مرحلة يوشكون فيها على فقدان إنجازاتهم، إن صحّ التعبير، ومرغمون على الإجابة على أسئلة كبيرة طالما تحاشوا التطرق إليها، من قبيل المواطنة والموقف من "الإرهاب" والجماعات التي تمارس العنف، والموقف من المقاومة (العمليات الفدائية/الانتحارية)، إلى جانب قضايا عديدة تمس الخطاب الإسلامي إزاء الديمقراطية والمرأة والموقف من غير المسلمين.

لقد وجد المسلمون منذ عام 2001 أنفسهم أمام استهداف نوعي تشارك فيه مؤسسات أمنية وسياسية وتشريعية، مستفيدة من حالة الانقسام الداخلي بين المجموعات المسلمة، ومستغلة حالة فقدان التوازن التي صاحبت الصدمة التي عانى منها المسلمون إثر أحداث 11 سبتمبر (لا تزال نسبة كبيرة من المسلمين في الغرب وخارجه لا تصدق أن منفذي تلك الهجمات كانوا من العرب)، وقد

سارعت غالبية الدول الأوروبية لسنّ تشريعات تحت عنوان "مكافحة الإرهاب" الهدف الأساس منها التضييق على النشاط الإسلامي بما فيها مراقبة المساجد، والاعتقال دون تهمة لفترات طويلة، عدا عن عمليات الرقابة والتدقيق في المطارات للمسافرين المسلمين بغض النظر عن جنسياتهم، والسعي إلى تجريد بعض من اتهموا بالتحريض من الجنسية، واعتقال بعضهم وطرد آخرين (كما حصل في كل من فرنسا وألمانيا وبريطانيا).

وشهدت تلك الفترة عمليات تضييق طالت على نحو أساس المرأة المسلمة، التي كانت تخشى في كثير من الأحيان التحرك لوحدها خارج منزلها خشية التعرض لتحرشات عنصرية من قبل قوى متطرفة، واضطرت بعض المدارس والمؤسسات الإسلامية لإقامة تحصينات حول مبانيها، وإنشاء خط اتصال ساخن مع الشرطة للتصدي لأي عمليات اعتداء، وبات التحريض الإعلامي ضد المسلمين، بوصفهم مهاجرين يعيشون عالة على غيرهم، ولا يشاركون في الدورة الاقتصادية للدول التي يعيشون فيها، بارزة في الأداء الإعلامي الأوروبي، ولم يكن ذلك منطلقا من فراغ، بقدر ما استند إلى نماذج مشوهة ساعدت في إذكاء الماكنة الإعلامية التي جرى توظيفها للضغط على المسلمين وتحجيم دورهم وحركتهم.

لقد أدرك المسلمون عقب أحداث 11 سبتمبر الحاجة إلى استدراك ما فاتهم خلال العقود الماضية التي شهدت استرخاء في الأداء السياسي، وتركيزا على العمل الاجتماعي، فسعوا إلى التواصل مع الآخرين، فكريا وسياسيا وثقافيا، أغلبية وأقليات، وبدا أن المجتمعات المسلمة التي طالما عانت من عزلة شبه اختيارية، في حاجة ماسة إلى إيجاد روابط مشتركة مع الأقليات الأخرى، التي تقاسمها

جزءاً من الهموم، ولديها الخشية من أن يؤدي سنّ قوانين جديدة في مجال "مكافحة الإرهاب" إلى التضييق عليها أيضاً.

وإذا كانت السنوات الأربع الماضية شهدت تحركاً ملموساً في مجال الحوار مع الآخرين، بما في ذلك ممثلو التجمعات العرقية والدينية، فإن إشكالية الخطاب الإسلامي المتجانس ما زالت قائمة، إلى جانب تباين الطروحات التي تراوحت بين فكرة الاندماج الكلي للمسلم ضمن مجتمعه الأوروبي، يصل إلى حدّ الحديث عن إسلام أوروبي، كما هو حاصل في فرنسا، وبين مقابل متطرف يرفض الفكرة جملة وتفصيلاً ويميل إلى العزلة والحفاظ على الخصائص الدينية والعرقية، والمستجلب بعضها بحكم الهجرة من الخارج.

لقد كشفت السنوات الأخيرة عن عمق الأزمة داخل المجتمعات المسلمة في أوروبا، ومستويات التباين الفكري والثقافي، والاختلافات التي استغلتها النظم السياسية في خدمة أجندتها الداخلية والخارجية، وحشر الأقليات المسلمة في خانة الدفاع المطلق، وتصويرها على أنها ما زالت ترفض الإقرار بقيم الديمقراطية والتعددية، كما حصل في أزمة الرسوم المسيئة للرسول الكريم ﷺ، والتي بدأتها صحيفة دنمركية، غير أنها سرعان ما انتشرت في معظم دول القارة الأوروبية وخارجها.

وقد بدا أن إدارة الأزمة من الطرف الإسلامي يعتريها كثير من الخلل في الأداء والتقويم، ونجحت بعض الدول في استجلاب مواقف تجهض التحرك الإسلامي العام، وتضرّ بالرؤية الإسلامية الساعية إلى كسب إقرار قانوني وسياسي بعد التعرض للمقدس الإسلامي أسوة بغيره من المقدسات التي تحظى بحصانة قانونية في الإطار الأوروبي.

مسلمو أوروبا.. تحديات وعوائق

إن مسلمي أوروبا الغربية الذين يناهز عددهم نحو 26 مليون نسمة (يضاف إليهم نحو 30 مليون نسمة في أوروبا الشرقية) يشكلون حضوراً قوياً في القارة، غير أن ثقلهم السياسي لا يوازي البتة نموهم الديموغرافي، ويعود ذلك إلى وجود جملة من العوائق والتحديات التي ينبغي تشخيصها ومعالجتها والتعامل معها بفاعلية وكفاءة. ومن ضمنها:

1 ـ الا ختلافات التي تطبع العمل العام داخل الأقليات المسلمة، والتي تجد انعكاسها في تعدد المؤسسات وضآلة خيوط الاتصال والتعاون فيما بينها، وأحياناً التعارض والانشغال بالخلافات الجانبية.

2 ـ عزوف قطاعات واسعة من الأجيال الشابة عن المشاركة في الأنشطة العامة بسبب عدم قدرة النظم والإدارات على استيعاب هؤلاء على نحو بناء، وإحداث تواصل كفء بين مختلف الأجيال التي بلغ عددها الآن أربعة أجيال في بعض الأقليات، وتبدو الخيوط أحيانا منقطعة فيما بينها.

3 ـ انشغال المسلمين بقضايا بلدانهم الأصلية على حساب المشكلات التي تعترض المجتمعات الأوروبية، بما في ذلك الحرص على أن يستهلك الاهتمام بالشأن الخارجي جلّ الاهتمام الخاص والعام، مما جعل النظرة للمسلمين وكأنهم مجرد لوبي طارئ يعمل لخدمة جهات خارجية، ولا يهمّه إبداء الرأي إزاء القضايا الكبرى التي تشغل بال المواطن الأوروبي ومنها مسائل اقتصادية واجتماعية.

4 ـ حالة الاحتقان التي تكتنف المسلمين في مختلف أنحاء العالم، وبضمنهم مسلمو أوروبا، من سياسات الإجحاف والظلم التي تتبناها الدول الغربية إزاء قضايا التحرر، ومنها قضايا فلسطين والعراق وكشمير.

5 ـ مساعي قوى متطرفة من الجانبين المسلم والأوروبي لإذكاء مفهوم "صراع الحضارات" وانعكاس ذلك على الصعيد الإعلامي، ولدى الشارع العام، مما يقلل من فرص الحوار والتعايش السلمي، ويحد من جهود الانخراط الإسلامي في الفضاء الأوروبي العام.

6 ـ عدم اهتمام الأقليات المسلمة بتطوير مهارات أفرادها، وتنمية الوعي بأهمية المشاركة السياسية، وخاصة المساهمة في عملية الاقتراع، في مقابل استمرار أزمة البطالة بين الشبان المسلمين، وركون بعضهم للعيش على المساعدات الحكومية، واستغلال الإعلام ذلك لتشويه صورة المسلمين.

7 ـ الانقسامات العرقية والمذهبية والتي تجد انعكاسا لها أحيانا في قضايا بسيطة، مثل الإقرار ببداية شهر الصوم، أو الاتفاق على مواعيد الصلاة، أو الاحتفال بمناسبات دينية معينة.

8 ـ إخفاق غالبية المجتمعات المشكلة للأقليات المسلمة في تقديم النموذج الحضاري للإسلام للمواطن الأوروبي غير المسلم، مما يعمق الهوّة بين الجانبين، ويصور المسلمين على قطاعات متخلفة عن ركب الحضارة، ولا يبدون مختلفين عما تصورهم عليه وسائل الإعلام والأفلام السينمائية التي تنتجها هوليود.

خصائص العمل السياسي في الدول الغربية

إذا كان العمل السياسي ضمن أحد مفاهيمه هو (الأنشطة والفعاليات التي تقوم بها مجموعات منظمة بهدف التأثير على قرار سياسي أو موقف عام)، فإن هذا

النشاط في الإطار الغربي تحكمه مجموعة من القواعد والأطر الناظمة له بفعل القانون أو العُرف أو التفاهمات التي تحكم مسيرة المجتمعات الغربية فكريا وثقافيا، وهي محددات ينبغي الإقرار بها والتعامل معها، لتفادي الاصطدام بالإطار العام.

1 ـ الإقرار بمفهوم التعددية السياسية والفكرية، وحرية التعبير، وحقوق المواطنة، وعدم استخدام العنف لمواجهة الرأي المقابل مهما بلغت حدته.

2 ـ استخدام سلطة القانون عند التعرض لتشويه سياسي أو إعلامي، والإفادة من ذلك في حده الأقصى وفق ما تتيحه التشريعات والنظم.

3 ـ عدم وجود تأثير مباشر للدين في العمل السياسي، أي عدم استخدام سلطة الدين عند اتخاذ مواقف سياسية معينة بما في ذلك التحالفات الانتخابية.

4 ـ الاهتمام بالحاجات الخاصة للمجتمعات الأوروبية، وخاصة مسائل النمو الاقتصادي والرفاهية والتطور، مع تناول للشأن الخارجي المتصل بالبعد الداخلي (مثال الحرب التي تكون الدولة مشاركة فيها ـ نموذج العراق).

5 ـ مبدأ التنافس في العمل السياسي، وخاصة بين الحكومة والمعارضة، وإبان الانتخابات، حيث تستخدم كافة الوسائل للإطاحة بالمنافس السياسي، بما فيها أحيانا وسائل لا يقرها القانون ويعاقب عليها.

6 ـ استخدام الإعلام على نحو مكثف في شرح المواقف السياسية للجمهور، وفي الإضرار بالخصم السياسي وتشويه مواقفه ورموزه بعيداً عن الإطار الأخلاقي المعتاد.

7 ـ اعتبار التحالفات جزءاً أساسياً من الأداء السياسي، سواء لكسب الأصوات، أو للمشاركة في السلطة السياسية، أو لإجهاض قوانين وإقرار أخرى.

8 ـ لوبيات لخدمة قضايا خاصة أو عامة، تتولى التأثير على الطبقة السياسية، ودفعها لتبني بعض المواقف السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية.

9 ـ تفادي المواقف الحدّية التي تؤدي إما لتحقيق كسب ساحق، أو الانتحار السياسي نتيجة الفشل الذريع، وربط الإخفاقات بالأفراد والتضحية بهم مهما علا منصبهم.

10 ـ التدرج في العمل السياسي، وتدريب الكوادر على مخاطبة أنواع مختلفة من الجمهور وفي ظروف متباينة (يبدأ تدريب الأفراد وتأهيلهم في سن العشرين).

إن الخصائص التي تنظم العمل السياسي العام في المجتمعات الأوروبية تشكل لازمة مهمة للعمل الإسلامي الذي يودّ الانخراط في منظومة العمل السياسي، فلا بد من الاهتمام بمبدأ التحالفات السياسية، والسعي لتدريب الكوادر الشابة على العمل السياسي المحترف، والانفتاح على الآخرين مهما كانت عقائدهم وآراؤهم، وإقامة جسور اتصال وتفاهم مع المجتمعات الأخرى، والنأي عن المواقف المتشنّجة، ومحاولة اختراق مراكز صنع القرار سواء في البرلمان أو الهيئات الحكومية، والانخراط في النشاط العام وحضور الفعاليات المختلفة، وليس فقط الاحتجاجات والاعتصامات، وإنشاء أدوات إعلامية خاصة، والاهتمام بطموحات المواطن الأوروبي العادي، وإتقان مهارات التنافس السياسي، ودراسة القوانين والتشريعات والإفادة منها، وغير ذلك من الجوانب التي تحتاجها الأقليات المسلمة لإدارة شؤونها على نحو قوي وفاعل، وبما يحقق لها الانتقال من حالة الانكفاء والدفاع عن النفس إلى الانطلاق ومحاصرة قوى التطرف المقابلة.

مكامن القوة السياسية

إن أي أداء سياسي ناجح ينبغي أن يحقق حضوره من خلال مجموعة الكوامن الأساسية التي تؤشر إلى مدى قوة الجهة التي تنظم وتدير ذلك الأداء، فعلى سبيل المثال إن أي أداء سياسي لعقود لا يثمر عن حضور جليّ في مراكز صنع القرار، ولا يترجم ذاته في عناصر مباشرة للتأثير، إنما هو عمل يعتريه خلل منهجي وعملي، وغالباً ما تحكمه أطر بيروقراطية تفقده القدرة على التفاعل مع المحيط والتعبير عن منهجه بأسلوب يتقبله الرأي العام، ويصل بسلاسة إلى الآخرين على اختلاف طبقاتهم ومستوياتهم ومواقعهم.

إن قدرة الأحزاب السياسية في الغرب على الوصول إلى السلطة من خلال صناديق الاقتراع تكمن أساساً في قدرتها على إقناع المقترع ببرنامجها الانتخابي، وجذبه لتأييدها، وبناء تحالفات لتحقيق أوسع قدر من الكسب في حالات الانقسام الحدّي بين القوى السياسية، ومن الأهمية الإشارة إلى أن مكامن القوة السياسية لأي طرف سياسي تبرز في الأطر التالية:

القوة الانتخابية: كسب قطاعات واسعة من الجمهور في الانتخابات البلدية أو البرلمانية أو الرئاسية، والتحكم فيما يسمى الماكنة الانتخابية التي تحول دون فقدان التأييد في اللحظات الحاسمة أو الحرجة، ويقتضي ذلك التواصل مع الرأي العام في مختلف الظروف وليس في لحظات الانتخاب فقط.

القوة الإعلامية: امتلاك أدوات إعلامية من صحف ومجلات ومحطات تلفزة وإذاعات ووكالات أنباء تتيح التواصل مع الجمهور والتأثير في قناعاته، وأيضا الإضرار بالمنافس/الخصم السياسي وتقويض الالتفاف الشعبي حوله وحول برامجه السياسية. وفي النموذج الغربي فإن بعض وسائل الإعلام ذات التأثير

الجماهيري الواسع تعتبر المتحكم الرئيس في توجيه مواقف الجمهور خلال الانتخابات (يعزو بعض المراقبين فوز طوني بلير في الانتخابات البريطانية ومجيء حزب العمال للسلطة إلى موقف صحيفة "ذي صن" المؤيد له والمناوئ لخصمه المحافظ جون ميجور ـ توزع الصحيفة نحو أربعة ملايين نسخة ويقرؤها قرابة عشرة ملايين شخص يوميا).

القوة المالية: تعتبر الإمكانات المالية في الغرب شرطاً جوهرياً لنجاح أي طرف سياسي، لأنها تتحكم في مستويات الدعاية السياسية، ونشر الإعلانات في الصحافة والتلفزة، وتحريك الأطقم في مناطق متعددة، وتوفير البنية اللازمة لمخاطبة الجمهور، إلى جانب الاستعانة بإعلاميين بارزين وخبراء في مجال الاتصال الجماهيري والعلاقات العامة، وفي بعض الأحيان دعم مرشحين قريبين ماليا لتمكينهم من الفوز على خصومهم ومنافسيهم.

قوة التمثيل السياسي (البلدي ـ البرلماني): وتتمثل في امتلاك طرف سياسي لمستوى من التمثيل في البلديات من خلال الفوز في الانتخابات المحلية، التي تتيح للحزب العمل المباشر لخدمة الجمهور، أو الانتخابات البرلمانية التي تؤثر في صنع القرارات المتعددة، ولا ينبغي الاستهانة بعدد المقاعد التي يحققها الحزب خلال الانتخابات مهما قلّ عددها، إذ قد تشكل عنصرا هاما يتحكم بمسار العملية السياسية في حالات الاستقطاب وعدم وجود أغلبية برلمانية واضحة.

قوة التمثيل النقابي: القدرة على الدخول إلى المستويات المؤثرة في النقابات العامة، والتي تتحكم عادة بمواقف قطاعات واسعة من الطبقة العاملة، ويمكنها أن تصوت في النهاية لمن تعتقد أنه يحقق لها مصالحها، وفي الغالب نجد أن

أحزاب العمال هي التي تحظى بتأييد النقابات بسبب سعيها لحمل مطالبها إلى البرلمان، وإرغام الحكومة على الاستجابة لها.

قوة التأثير الثقافي: وتتمثل في إفراز رموز وشخصيات أدبية وفكرية لها قدرة التأثير على المكون الثقافي للجمهور على نطاق عام، وليس شخصيات مؤثرة فقط في الجالية المسلمة، ومن هنا تبدو أهمية الاهتمام بعنصر اللغة والبناء الفكري والثقافي للمجتمع الذي يعيش معه المسلمون.

أين المسلمون من مكامن القوة؟

إن نظرة عامة لواقع المسلمين في أوروبا اليوم تظهر أن مكامن القوة والتأثير غير متوفرة في الغالب، وما زال هناك شوط بعيد دون الإمساك ببعض منها، فالقوة الانتخابية يعتريها الانقسام في المواقف وتقدير المصالح، وفي بعض الأحيان يمكن أن تذهب أصوات المسلمين سدى بسبب نزاع حول مقعد انتخابي والإخفاق في التوصل إلى تفاهم يحقق الصالح العام، كما حصل في الانتخابات البريطانية عام 2005، عندما استخدمت بعض الأحزاب مرشحين مسلمين ضد بعضهم بعضاً في منطقة واحدة، مما شتت الصورة المسلم وأفقده القدرة على التأثير.

أما القوة الإعلامية، فلا حظ للمسلمين بها، إذ غالباً ما تشكل وسائل الإعلام حالة من الصداع المزمن للمؤسسات الإسلامية بسبب الحملات الضارية التي تشنها عليها، إلى جانب عمليات استهداف الشخصيات الإسلامية البارزة والسعي لتحجيمها أو تحطيمها، ودفعها للانزواء، بينما لا تملك الأقليات المسلمة في أوروبا وسيلة مؤثرة لمخاطبة جمهورها بله الجمهور العام في بلدها، ولعل خسارة المواجهات الإعلامية باتت علامة بارزة للأداء العام للنشاط السياسي الإسلامي، دون أن يتم التنبه إلى أهمية الاهتمام بتوظيف الطاقات

البشرية والمادية للعمل في مجال الإعلام وفق المعايير المهنية المعمول بها في النطاق الأوروبي، وباستخدام اللغات المحلية، وعدم الاقتصار على الإعلام باللغة العربية.

ولا يبدو حظ المسلمين في حيازة قوة التمثيل في البلديات والبرلمان والنقابات أفضل من غيره، إذ ما يزال محجوبا في بعض الأقطار، بينما هو محدود في أخرى، ولم يدخل بعد حيّز التخطيط طويل المدى الذي يضمن تثمير المشاركة السياسية لتصل إلى مستوى مقبول في غضون عشر أو خمس عشرة سنة، وغالباً ما تفيق القوى الممثلة للأقلية المسلمة قبيل الانتخابات بقليل لتقرر برنامج عملها ورسم خارطة تحالفاتها ـ إن وجدت ـ مما يجعل العمل السياسي الانتخابي أقرب إلى العفوية منه إلى الأداء المخطط والمبرمج.

"المشروع السياسي لمسلمي أوروبا"

دفعت الأحداث والتطورات الأخيرة مسلمي البلاد الأوروبية إلى واجهة الاهتمام الإعلامي والسياسي، وباتت كثير من القوى تنظر إليهم كإحدى قوى التأثير ضمن الأقليات الأساسية، كما يجد المسلمون أنفسهم معنيين بالإجابة عن التساؤلات الجوهرية التي تطرح عليهم، وفي بعض الأحيان تحاصرهم تجارب سلبية لدول أو جماعات إسلامية، كما حصل من ارتداد لتجربة "طالبان" في أفغانستان، ومن إشاعة لنموذج تحمل المسلمون في مختلف أنحاء العالم الكثير من أوزاره رغم اختلافهم معه.

ولعل الاندفاع النشط لعموم الأقليات المسلمة في أوروبا نحو المشاركة في العمل السياسي من خلال الانتخابات بصورة رئيسة، والتمهيد لذلك بالدخول في تحالفات مع قوى تشاطر المسلمين قدراً وافراً من همومهم، يحتم العمل على صياغة "مشروع سياسي" لمسلمي أوروبا، يتناول تأطيراً لقضايا أساسية، من قبيل

الموقف من الديمقراطية، وغير المسلمين، ويحسم مواطنة المسلم في بلده الأوروبي، وقضية المرأة، والتمييز بين العنف و"الإرهاب" والمقاومة المشروعة ضد الاحتلال داخل البلد المحتل، وقضايا الحريات، والمشاركة السياسية، إلى جانب مسائل تهم عموم المجتمعات الأوروبية، بحيث تشكل مرجعاً فكرياً يسترشد به الناشطون في ميدان العمل السياسي، ويحدّ من تأثير التجارب الخارجية عليهم.

إن جملة من الأنشطة التي تبناها مؤخراً اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا تصب في هذا الاتجاه، ومنها المؤتمر الخاص بالأئمة والمرشدين الدينيين في فيينا، ولعل تلك التحركات تلتقي في نهاية المطاف لينبثق عنها مشروع سياسي متكامل، يشكل أرضية قوية لعمل سياسي يستند إلى مرجعية إسلامية واضحة، تحدّ من تأثير "الفتاوى" المتطرفة الذي يصدرها بين حين وآخر أفراد لا حظّ لهم من العلم أو الفكر أو الفهم السياسي، أو تتبوؤها جماعات صغيرة اعتادت إحداث الفُرقة والانقسام في صفوف العمل الإسلامي من خلال دفع الأقلية المسلمة نحو الانعزال بزعم أن هذا المجتمع "كافر" وأنه ينبغي التصرف معه على أنه مجتمع مناوئ.

إن العمل الإسلامي في المرحلة الراهنة بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى تضافر الجهود، وجمع الطاقات، وتقوية العُرى، وتحقيق الانسجام بين أطيافه، وتجاوز خلاف الآراء، وتنابذ الأفكار، وصراع المصالح الضيقة، وأزمة الانتماء العرقي والمذهبي، والسعي إلى تأسيس كيانات جامعة تسترشد بما يصدر من فتاوى وتصورات عن هيئات علمية معتبرة، مثل المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث والاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، ولعل وحدة الصف الإسلامي إزاء القضايا الجوهرية تعتبر في مقدمة الأهداف التي ينبغي العمل عليها.

رؤية للمستقبل

إن مستقبل العمل السياسي لمسلمي أوروبا مرهون بمدى قدرة الأقلية المسلمة على تجميع قواها وصبّها في الاتجاه الصحيح، وبناء مؤسسات وهيئات قوية ومتماسكة على المستوى الوطني والأوروبي، والاهتمام بجانب التخطيط واستشراف المستقبل، وتهيئة الكوادر اللازمة لسدّ الفراغات، والدفع بكفاءات مميزة لتصدر العمل السياسي، والقراءة الثاقبة للواقع الأوروبي الداخلي واتجاهات التطور داخله، وتأثير المتغيرات الإقليمية والدولية على السياسات الأوروبية، بما ينعكس على الأقلية المسلمة من ناحية تمتعها بالحريات الأساسية، أو ممارستها للعمل السياسي المفتوح.

إن من الأهمية بمكان أن يدرك عموم المسلمين الأوروبيين أن مستقبلهم منوط بمدى قدرتهم على الانسجام مع مجتمعاتهم، وحمل همومها، والتواصل مع أطيافها، والتعايش مع مختلف الآراء، وبالتالي فإنه ينبغي أن يُصار إلى صياغة محددات للعمل الإسلامي الأوروبي لا تحمل أوزار الآخرين، ولا تدافع عن أخطائهم، ولا تظهر المسلمين على أنهم ظلٌ لغيرهم، أو امتداد لأزمات ومشكلات العالم الإسلامي، وإنما يتبنون من القضايا ما يرون فيها مصلحة وضرورة لتحسين مكانتهم داخل بلدانهم، وينافحون في الوقت نفسه عن المجتمع الإسلامي العام، ويخففون من ضرر السياسات الخارجية المجحفة للأنظمة الغربية.

إن الحاجة تبدو ماسّة إلى أن يتحول المسلمون في أوروبا من مهاجرين طارئين إلى مواطنين أصليين بعد قرون من العيش في تلك المنطقة، وأن ينزعوا عن أنفسهم مشاعر العزلة والانطواء ويتحركوا نحو التعايش الاجتماعي والاندماج السياسي والاقتصادي والحضور البناء في مختلف مؤسسات الدولة وهياكلها بما يعكس

وزنهم الفعلي، ويبرز دورهم الإيجابي كمساهمين أساسيين في بناء تلك المجتمعات.

لقد استغرقت بعض الأقليات في أوروبا أكثر من قرنين حتى استطاعت إثبات نفسها وحماية مصالحها، وآن للمسلمين أيضا أن يبذلوا جهدا مضاعفا لاختصار المسافة وتعظيم الإنجاز وصولا إلى أن تكون مساهمتهم تعبيرا صادقا عما يكتنزه الإسلام من رؤية حضارية وعطاء إنساني تستفيد منه البشرية كلها وليس مجتمعات بعينها، ولذا فإن العبء الذي يقع على قيادتهم يبدو مضاعفا في تلك الفترة، حيث تكثف القوى المناوئة من غاراتها على المسلمين، خشية أن يتجاوزوا آثار النوازل التي وقعت بهم، ويحولوا النوائب التي تعصف بديارهم إلى حالة من الكسب السياسي والإنساني تعيد لهم دورهم الحضاري المرموق.

والله ولي التوفيق.